

Distr.: General  
24 December 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة التاسعة والستون

الجمعية العامة  
الدورة التاسعة والستون  
البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال  
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات  
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهتان إلى  
رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة

أود أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، التي تضمنت  
توصياتكم بشأن نطاق واختصاصات وطرائق إجراء الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام  
التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، وطلبكم إلي، باسم الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن  
أقوم بما يلي:

(أ) ترشيح رئيس لجنة بناء السلام والمجموعات والتجمعات السياسية الرئيسية،  
وما لا يزيد عن سبعة خبراء يشكلون فريقاً استشارياً، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء.  
ويكلف فريق الخبراء الاستشاري بإجراء خمس دراسات قطرية محددة سلفاً وفقاً  
للاختصاصات المعتمدة؛

(ب) استكشاف جميع الخيارات الممكنة لترتيبات تمويل عملية الاستعراض  
والرجوع إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن.

ويسرني أن ألاحظ أن الجمعية العامة ومجلس الأمن قررا اتخاذ دراسات الحالات  
الإفرادية أساساً للتحليل الذي سيسترشدان به في النظر في الاستعراض المقرر إجراؤه



عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يساعد هذا النهج في تحديد الثغرات وأوجه القصور الهيكلية في نُهجنا الحالية ويشمر عن توصيات عملية قابلة للتنفيذ تمكّن من إدخال تحسينات على أداء هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة وعلى الدعم الذي نقدمه للبلدان الخارجة من النزاعات.

وتحسبا لطلبكم، بدأت إجراء مشاورات بشأن تشكيل فريق الخبراء الاستشاري، وهي مشاورات بلغت مراحلها النهائية ويستند فيها إلى مقاييس ومعايير اختيار واضحة. وعلى أساس هذه المشاورات، سأرجع إليكم قريبا بترشيحات الخبراء الذين يمكنهم تحقيق الآمال الكبيرة التي أعربت عنها في رسالتكم المشار إليها أعلاه.

وفيما يتعلق بخيارات ترتيبات التمويل اللازمة لدعم الدراسات القطرية وعمل فريق الخبراء الاستشاري، فقد استكشفت بضعة خيارات يسرني أن أطلعكم عليها فيما يلي:

١ - الميزانية البرنامجية العادية (٢٠١٤-٢٠١٥): في حين أن الاستعراض المقرر إجراؤه عام ٢٠١٥ قد صدر به تكليف بموجب قرار الجمعية العامة ٧/٦٥ وقرار مجلس الأمن ١٩٤٧ (٢٠١٠)، فإن طبيعة هذا الاستعراض ونطاقه لم تقرهما رسميا الجمعية العامة ومجلس الأمن إلا بموجب رسالتكم المشار إليها أعلاه المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، لم يتسن تقديم تقرير عن تقديرات الميزانية المنقحة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة) التابعة للجمعية العامة في موعد يتيح النظر فيها في الدورة الرئيسية التي اختتمت أعمالها في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأقرب فرصة لتقديم التقرير والنظر فيه هي الدورة المستأنفة الأولى للجنة الخامسة، في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠١٥. ولن يمكّن هذا الخيار من إجراء عملية الاستعراض الصادر بها تكليف، والتي تمتد على مرحلتين، ضمن الإطار الزمني المحدد في رسالتكم المشار إليها أعلاه.

٢ - التمويل من خارج الميزانية: الخيار الآخر لتمويل المرحلة الأولى من الاستعراض المقرر إجراؤه عام ٢٠١٥ يتمثل في إنشاء صندوق استئماني وطلب التبرعات من الدول الأعضاء. وبالنظر إلى انخفاض تكلفة المرحلة الأولى من الاستعراض (نحو ١,٦ مليون دولار وفقا للتقديرات الحالية)، فإنني لا أنصح بإنشاء صندوق استئماني جديد بحكم تكاليف المعاملات الكبيرة والوقت الطويل اللذين سيتطلبهما ذلك. وبالنظر إلى انخفاض التكاليف المقدرة للعملية، فإن هذا الخيار سيؤدي أيضا، دون داع، إلى جعل عملية صدر بها تكليف من الدول الأعضاء تقتصر على عدد محدود من المساهمين.

ويتضمن هذا الخيار إمكانية أخرى تتمثل في الاعتماد على صندوق بناء السلام. وقد أبلغني مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء بأن الحالة الائتمانية الراهنة للصندوق تسمح بالصرف الفوري للتمويل اللازم للشروع في دراسات الحالات الفردية. وقد أُبلغت أيضا بأن العديد من الجهات المانحة الرئيسية توافق على أن استخدام الصندوق خيار عملي، كما أن العديد من هذه الجهات التزم بتخصيص جزء من المساهمات المدفوعة أو المرتقب دفعها لتغطية تكاليف عملية الاستعراض من أجل عدم المساس بموارد الصندوق المخصصة للبرامج القطرية. غير أنني أبلغت أنه لم يتسن الوصول إلى توافق في الآراء بين جميع الجهات المانحة بشأن استخدام صندوق بناء السلام. ولذلك، لن يكون من المستصوب المضي قدما في هذا الخيار، وذلك من أجل الحفاظ على توافق الآراء الذي ميّز جميع المناقشات والقرارات التي أفضت إلى الإعلان رسميا عن عملية الاستعراض هذه.

٣ - النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين (٢٠١٤-٢٠١٥): بالنظر إلى الإطار الزمني المقرر لإنجاز عملية الاستعراض، الممتدة على مرحلتين، قبل نهاية عام ٢٠١٥، وبما أن الاستعراض نشاط صدر به تكليف من الدول الأعضاء التي لم يتبلور قرارها بشأن النطاق والمنهجية إلا في وقت متأخر من هذا العام، فإنني أقترح تمويل الاستعراض من النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. فمن شأن هذا الخيار أن يمكن فريق الخبراء الاستشاري من الشروع في عمله اعتبارا من نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عقب اتخاذ قرار نهائي بشأن اختيار أعضائه وإنهاء الإجراءات الإدارية. ومن شأن التقيد بهذا الجدول الزمني أن يضمن أيضا تخصيص وقت كاف للدراسات القطرية المهمة التي يقوم عليها التحليل والنتائج اللاحقة لعملية الاستعراض المقرر إجراؤها عام ٢٠١٥.

وأطلع إلى مواصلة دعم جهود الدول الأعضاء في سعينا الجماعي إلى تعزيز الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة للتصدي للتحديات المرتبطة بمحالات ما بعد النزاع وبناء السلام والحفاظ عليه.

(توقيع) بان كي - مون